عاجل جداً

منشور مالي رقم (٦) لعام ٢٠١٧م
بشأن استخدام وقود (٩١) للسيارات الحكومية

أصحاب السمو والمعالي الوزراء/ المستشارين الموقرين

أصحاب المعالي/السعادة رؤساء مجالس الإدارة للهيئات والمؤسسات العامة الموقرين/المحترمين

استناداً على القانون المالي الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم (٩٨/٤٧) ولائحته التنفيذية، وبالإشارة إلى المنشور المالي رقم (٨) لعام ٢٠١٥م الصادر من هذه الوزارة بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٢٨م بشأن السيارات الحكومية.

ونظراً لقيام شركة النفط العُمانية للمصافي والصناعات البترولية بإنتاج الوقود من نوع (٩١) والذي يتناسب استخدامه لمعظم أنواع السيارات، فإن وزارة المالية توجه كافة الوزارات والوحدات الحكومية بضرورة العمل فوراً بالإجراءات التالية:

أولاً: استخدام وقود من نوع (٩١) لكافة السيارات الحكومية والتنسيق بشكل عاجل مع شركات تسويق الوقود المحلية (شل العُمانية، النفط العُمانية، المها، هرمز للطاقة) لاستبدال بطاقات تعبئة الوقود بحيث يحدد فيها رقم السيارة وكمية الاستهلاك المخصصة ونوع الوقود، علماً بأن وزارة المالية قامت بالتواصل مع شركات التسويق لتسهيل إجراءات تغيير البطاقات واستبدالها بأسرع وقت ممكن.

ثانياً: أن يقتصر استخدام الوقود من نوع (٩٥) فقط على السيارات التي لا يصلح استخدام وقود (٩١) لها بعد التثبت من ذلك بالرجوع إلى دليل المواصفات والاستخدام الخاص بالسيارة أو الحصول كتابياً على ما يثبت ذلك من الوكيل المحلي.

ثالثاً: الالتزام بما ورد في البند **رابعاً** من المنشور المالي المشار إليه أعلاه بشأن ضرورة صرف بطاقات تعبئة الوقود محدودة الاستهلاك شهرياً ومتابعة وضبط مستوى الاستهلاك لكل سيارة، مع الأخذ في الاعتبار عدم استخدام السيارات إلا في مهام محددة.

رابعاً: على دوائر التدقيق الداخلي في كافة الوحدات الحكومية التأكد من تنفيذ الإجراءات الواردة في هذا المنشور عند تدقيق واعتماد مصروفات الوقود.

إن عدم الالتزام بالإجراءات الواردة أعلاه يعد مخالفة مالية وفقاً للمادة رقم (٤١) من القانون المالي.

نرجو من الجميع التعاون لما فيه المصلحة العامة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام، ، ،

درويش بن إسماعيل بن علي البلوشي

الوزير المسؤول عن الشؤون المالية

صدر في: ١٣ / ٤ /١٤٣٨هـ

الموافق : ١٢ / ١ /٢٠١٧م